

البونابرتية الجديدة فى مصر



JANUARY 1, 2020

البونابرتية الجديدةفى مصر

البونابرتية ليست مسبة بل هى و صف للحالة و كل بونابرت و ظروفة وادراكة".
تدعى الكثير من الاحزاب انها تمثل مصالح طبقات اجتماعية بعينها , كما تدعى غيرها انها تمثل مصالح المجتمع بكل طبقاتة ، و هو امر يحتاج الى مزيد من التدقيق والتمحيص.
فافكار الاحزاب عن تمثيلها لمصالح طبقات اجتماعية معينة لا يعنى صحة هذة الافكار كما ان التفاف طبقة او طبقات اجتماعية حول حزب لا يعنى بالضرورة ان هذا الحزب يعبر عن المصالح التاريخية لهذة الطبقات.
و لنضرب مثالا واضحا ، فالحزب الذى يمثل المصالح التاريخية للراسمالية الالمانية فى الثلاثينيات كان الحزب المسيحى الديمقراطى الالمانى و لكن هذا الحزب خسر انتخابات 1933 امام حزب العمل الألماني الاشتراكي الوطني والمعروف باسم الحزب النازي و هو حزب كان يتبنى برنامجا ، قبل الوصول الى السلطة ، ديما جوجيا برجوازيا صغيرا ، و لكنة حظى بتأيد الراسمالية الالمانية الكبيرة لادراكها انة قادر على حل مشاكلها من حيث أمالها فى اعادة اقتسام العالم ، الذى فشلت فى تحقيقة فى الحرب العالمية الاولى ، و فى التحلص من القيود الثقيلة المفروضة عليها كنتيجة للحرب ام فى توسيع السوق الذى تحتاجة بشدة سواء بتعديل الاتفاقات الثقيلة او بالتمدد خارج الحدود او بتوسيع السوق الداخلى بتبنى سياسية تسليح كثيفة.
اذن الطبقات الاجتماعية تؤيد الحزب الذى يحقق مصالحا حتى و ان كان يسلبها التمثيل السياسى المباشر، اى شكل الحكم اليبرالى ، المفضل لدى الراسمالية الناضجة ، كى يحكم الديكتاتور الجديد باسمها و لصالحها.
هذا الشكل من الحكم الذى اطلق علية فى الادبيات السياسية ، الحكم البونابرتى ، تيمنا بنابليون الاول الذى سلمت الية السلطةفى اعقاب الثورة الفرنسية الكبرى ، كى يحطم البنية الاقطاعية الاوربية و يفتح المجال امام الراسمالية الفرنسية الناهضة. و لكن هذا الشكل من الحكم يحكمة منطق داخلى اخر ، فالديكتاتور يصبح مطلق الصراح و قد تتحكم فية رغباتة الخاصة و يتوقف عن لعب الدور المنوط بة عند الوصول الى السلطة ، وقد يصبح التخلص منة شديد الصعوبة.
اما فى البلدان الاقل نضجا ، فان شكل الحكم الليبرالى لا يمكن الوصول الية الا عندما يصبح ضرورة حياة للراسمالية المحلية الحاكمة ، اى بعد ان تنضج وتنجح فى انجاز مهامها فى التحديث و التصنيع ، اما قبل ذلك ، و نتيجة لنشاط الجماهير الشعبية و خطرها الدائم ، فانها تفضل ان تدعم البونابرت الاكثر قدرة على الدفاع عن مصالحها و على مواجهة الطبقات الشعبية.
لقد حكمت بلادنا فى اعقاب حركة 1952حكما بونابرتيا ، و كانت النتائج مختلفة باختلاف الظروف المحلية و الدولية بكل مرحلة ، و لكن النتائج النهائية ، حتى الان ، هى العجز عن تحقيق مهام التحديث و التصنيع برغم الاداء البطولى لمصر الناصرية.
واود ان اتوقف قليلا مع مصر مبارك ، ففى تقديرى ان بداية النهاية لهذا النظام بدأت فى بداية القرن الواحد و عشرون ، عندما بدأت فى التشكل مجموعة صغيرة من المنتفعين حول الوريث ، و توقف البونابرت ، تدريجيا ، عن القيام بدورة البونابرتى الى ان فتوقف تماما عن هذا الدور قبل الثورة مباشرة ، حيث لم يعد ممثلا لطبقة اجتماعية بل عن حفنة من المنتفعين ، و هو مايفسر ان المشاركين فى الحراك الاجتماعى كان منهم كبار الممثلين للفئات و الطبقات الاجتماعية التى كان من المفترض ان يستمر فى تمثيلها ، ليس هذا فقط ، بل فقد ايضا ثقة و تاييد احهزة السلطة المنوط بها حماية النظام

هل لدينا ليبرالية مصرية ؟

نعم لدينا من يمكن و صفهم بالليبراليين المصريين و منظميين فى احزاب رسمية او افراد يعملون بالعمل العام و منهم حزب الوفد و حزب الاحرار و حزب الدستور و افراد مثل الببلاوى ووزياد بهاء الدين و البرادعى ووصلوا الى السلطة فى لحظة انتقالية مؤقتة و لكن هؤلا اللبيراليين، مثلهم مثل الليبراليين ما قبل 1952، تتبخر ليبراليتهم بدرجات طبقا لعلاقتهم بالسلطة ، سواء بالمشاركة فيها ام بتوجهات هذة السلطة ، و لذلك فان الاكثر انسجاما و الاكثر شرفا على الصعيد الشخصى ، سيستمروا فى الصياح من القاهرة و النمسا و لن يسمع لهم احد حتى يستقر شكل الحكم و تنقضى الظروف الانتقالية .
ولدينا كذلك احزابا تسمى نفسها باسماء اخرى و لكنها تقترب اكثر من ان تكون احزابا ليبرالية مطعمة بافكار اخرى ، و لكنها قصة اخرى تحتاج الى توقف منفصل للتعرف على هذة الاحزاب ، برنامجيا ومن حيث سلوكها السياسى الفعلى .

هل هناك تلازم بين نظام الانتاج الراسمالى و اللبيرالية ؟

لابد من التفريق بين الراسملية كنمط انتاج و بين طبيعة السلطة السياسية ،فلا يوجد تلازم بين نظام حكم ليبرالى و نمط الانتاج الراسمالى ، و ان الانتقال الى نظام حكم ليبرالى رهن بانجاز الراسمالية لمهامها فى التحديث و التصنيع و عندها و عندها فقط يصبح نظام الحكم اللبيراليا ضرورة حياة لاستمرار نمط الانتاج الراسمالى ،مثل ما حدث فى كوريا الجنوبية.

هل يمكن لانظمة حكم شمولية ان تحقق انجازات اقتصادية ؟

بالقطع نجحت انظمة الحكم الشمولية فى تحقيق انجازات اقتصادية كبرى فى بلدان مختلفة و بقيادة توجهات مختفة ، لقد حققت كوريا الجنوبية ذلك بقيادة بونابرتية الى ان انتقلت الى نظام حكم شبهة ليبرالى ، و تحقق الصين الشعبية (!!) الان نموا راسماليا غير مسبوق فى تاريخ البشرية بقيادة حزب شيوعى (!!) الى الحد انها اصبحت اكبر اقتصاد فى العالم (طبقا للقوة الشرائية) او ثانى اكبر اقتصاد (طبقا لسعر تبادل العملة) ، و تحقق روسيا نموا جيدا تحت قيادة تقترب من ان تكون بونابرتية ، و تحقق فيتنام نموا راسماليا متسارعا تحت قيادة حزب شيوعى ، و كلها انظمة حكم شمولية تتضائل فيها الحريات الليبرالية كما نعرفها.

هل تسمح الراسمالية العالمية و شركاتها المتعددة الجنسية لبلدان متخلفة تحكم بشكل بونابرتى بان نقوم بنهضة اقتصادية ؟

للاجابة على هذا التسائل لابد و ان نلقى نظرة اكثر تمحيصا على الوضع الدولى ، لقد تغيير الوضع عن الفترة التى اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى تغييرا كبيرا ، فالنهوض الراسمالى الكبير فى العديد من الدول الكبرى ، و بالذات فى روسيا و الصين ، و الصراع الكبير الدائر الان لاعادة اقتسام العالم و استعادة النفوذ المفقود ، يفتح بارقة امل فى الاستفادة منة و لذلك هناك فرصة لنظام حكم بونابرتى فى ان يقود و ينجز مهام النمو الراسمالى الغير منجزة شرط حسن ادارة الامور.

مزيدا من القول حول شكل الحكم

برغم نصبه السيرك الحالية ، فإن الليبرالية الأوروبية بشكلها الحالى هى نتاج تطورات اجتماعية ، على مدى زمنى طويل ، مرت بها هذه المجتمعات بحيث ان شكل الحكم الحالى متوافق مع أساسه الاجتماعى ، اى رأسمالية متطورة ، برغم ما كشفته حركة السترات الصفراء عن آفاق تطوره الى شكل للحكم أكثر تعبيرا عن الجمهور دون الاحتياج الى درجات التمثيل الحالية .

ان شكل الحكم هذا لا يمكن استيراده واستدامته الى بلدان اقل تطورا لأن أساسه الاجتماعى غير موجود وأنه لا بديل ، فى فترة النهوض الرأسمالي فى مثل هذة البلدان، أما شكل حكم بونابرتى حيث تسلم الرأسمالية التي تنهض سلطتها إلى حاكم فرد يحكم باسمها ولصالحها ضمانا لاستمرار وديمومة هذه المصالح ، تصادر فيه الحريات الليبرالية والشعبية ، درئا لمخاطر التاثيرات الشعبية المباشرة ، أو تنجح الطبقات الشعبية فى اقامة حكمها المباشر كى تقوم بنفس المهمة ، اى النهوض الراسمالى لفترة زمنية ليست بالقصيرة ، بشكل للحكم لم يتم اكتشافه بعد ، وإن كان ، بالضرورة ، يتضمن أوسع تمثيل طبقى مباشر ممكن.

ولعل الفترة الوحيدة التى كان ممكنا فيها بناء بناء حكم شعبى باستخدام شكل للحكم ليبرالى هى فترة نهاية حكم البونابرت الأول ، حيث كانت الرأسمالية التقليدية ضعيفة للغاية بالتأميمات و بالتوسع الاقتصادى الكبير الذى قادته و تملكتة الدولة التي أصبحت المالك الأساسي لأدوات الإنتاج ، وكان الوضع الدولى مازال يسمح بذلك ، ولكن هذة اللحظة ، الاستثنائية ، قد انتهت ولا يمكن العودة اليها.

إن تاريخ شكل الحكم السائد فى مصر منذ أن أصبحت جمهورية ، هو بالضبط شكل حكم بونابرتى ، مهما كانت التسميات العلوية الدعائية لشكل الحكم القائم ، وإن كانت المهمات والتوجيهات تختلف باختلاف المرحلة ، وان شكل الحكم هذا لم يسقط إلا عندما تحول الى ما اسماه البعض بالاولجاكيرية ، أي حكم القلة ، وهو ما حدث فى نهاية حكم مبارك ، حين تحكمت مجموعة صغيرة فى الحكم ، وتوقف البونابرت عن الدفاع عن المصالح الكلية للطبقة الحاكمة مكتفيا بالدفاع عن مصالح القلة المتجمعة حول الوريث ، وهو ما قاد الى أزمة اجتماعية عميقة قادت إلى ثورة 2011.

وإذا كانت الفترة التى أعقبت إسقاط حكم اخوان الشياطين قد دعمت من الاوهام حول اقامة حكم ليبرالى ، اوهام دعمها استمرار التأثير المباشر للحركة الجماهيرية والاختلال النسبى المؤقت في موازين القوى ، هذا الاختلال النسبى الذى مكن من الوصول إلى دستور شبهة ليبرالى ملىء بالقيود على حريات الطبقات الشعبية .

فإنه بانتهاء هذه الفترة الانتقالية و تبوء البونابرت الجديد سدة السلطة وبداية انحسار التأثير المباشر للحركة الشعبية ، فإن الاختلال المؤقت في موازين القوى قد بدأ فى الانحسار التدريجي ، وبدأت الإجراءات التدريجية للقضاء على الحريات الديمقراطية المكتسبة ، بأساليب مختلفة ، بدءا من عدم تطبيق الدستور ذاته ، أم بتعديل القوانين بما يسمح بمد فترات الحبس الاحتياطى ، او بشن حملات أمنية متوالية على اكثر قوى المعارضة نشاطا وحبس قادتها ، الى تزايد التدخل غير المباشر فى عمل القضاء وأجهزة الإعلام الرسمية والأهلية، ومحاصرة التنظيمات النقابية المستقلة ومحاولة تصفيتها او تدجينها و ضمها الى الاتحاد النقابي الحكومي الاصفر، والتدخل فى النقابات المهنية بما يضمن استعادة سيطرة خدم البونابرتية للنقابات التى نجحت فى السيطرة عليها قوى المعارضة الديمقراطية أثناء فترة الاختلال النسبي فى موازين القوى ، ومحاصرة و تصفية الجمعيات الاهلية المستقلة ، الأمر الذى امتد الى حصار الأحزاب الرسمية الجديدة والقديمة داخل مقارها الرسمية ومنعها من اى أنشطة علنية مرتبطة بحركة الجماهير، فى نفس الوقت الذى تم فيه تجاهل إجراء انتخابات الحكم المحلي ، برغم دورة المحدود ، و الاكتفاء بالسيطرة المباشرة للبونابرت بتعيينه لكل قادة الحكم المحلى، وتمديد حالة الطوارئ بشكل مستمر بألاعيب قانونية تنتهك الدستور.

وإذا كانت التعديلات الدستورية قد جاءت كى تكرس ، بشكل قانونى ودستورى ، السلوك الفعلى للسلطة البونابرتية الحاكمة بتعديلات ياتي على راسها تمديد فترة بقاء البونابرت فى السلطة مع توسيع قاعدة اختياره رؤساء الهيئات القضائية ، وتقنين الدور السياسي المحتمل للقوات المسلحة ، عند اللزوم وفى خدمة البونابرت ،فمن الضرورة بمكان التوقف امام تطور الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية بعد خمس سنوات من استواء البونابرت الجديد على سدة السلطة وذلك لانعكاسها الواضح على الموقف الشعبى وعلى آفاق المستقبل.

مثل هذا التوقف الذى ، بالضرورة ، سيكون مختصرا ، نظرا لطبيعة هذا المقال ، ولان مثل هذا التقدير لابد لة من ان يكون اكثر تفصيلا و يتضمن الكثير من التفاصيل و التغييرات التي طالت كل حجر فى بلادنا.



البونابرتية و العلاقات الخارجية

لقد شن البونابرت هجوما منظما على أهم فصيل من الاسلام السياسي ، الاخوان المسلمين ، ليس فقط هجوما في مصر بل في كل البلاد العربية بالتحالف مع اصدقاءة العرب ، وحطم بنيتهم التحتية وطارد قادتهم ، وصحب ذلك امتداد هذا الهجوم على الفصائل الاكثر يمينية المتحالفة مع الإخوان ، وخاض صراعا طويلا مع الانبعاثات المسلحة للإسلام السياسى ، سواء فى سيناء أو فى الوادى ، واجبر فصائل أخرى ، أكثر رجعية اجتماعيا ، على التخلي عن الدور السياسي المباشر ، سواء خوفا من رأس الذئب الطائر ام كثمن السماح لها بالبقاء على أن تقوم من سلوكها و تقدم الدعم السياسي للبونابرت.

وفى مواجهة الحظر على التسليح الذى فرضته الولايات المتحدة ، الذى شمل التوقف عن توريد اى اسلحة جديدة ماعدا الأسلحة التى تصلح لمواجهة الإرهاب ، فلقد عقدت صفقات سلاح هامة مع كل من فرنسا و المانيا ، وصفقات تسليح أكثر اهمية مع روسيا ، صفقات تسليح ذات طابع هجومي واضح ، طائرات ميج 29 وسوخوى 35 ودبابات تى 90 الثقيلة و شبكة دفاع جوي متكاملة بصواريخها المتطورة ،وما خفى كان اعظم ، وبذلك أصبح لمصر قوة هجومية لاول مرة منذ زمان بعيد ، وكان ذلك مصحوبا باختلاف واضح فى تطبيق سياسة التجنيد الإجباري ، وفي تطوير البنية التحتية للقوات المسلحة ، وفى الاستمرار فى تطبيق سياسية بناء قوات مسلحة تقليدية ذات تسليح ثقيل ، رغم الاعتراض الدائم للولايات المتحدة التي كانت تضغط منذ زمان بعيد ، دون نجاح ، لتبني استراتيجية بناء قوات مسلحة خفيفة الحركة و ذات تسليح يتلائم معها ، لاستخدامها عند اللزوم فى خدمة سياساتها الكونية ، هذة السياسات المصرية التى تعارضها ، بشكل علني ، ليس فقط الادارة الامريكية بل ايضا الكونجرس و الصحافة و مراكز الابحاث الأمريكية.

وإذا كانت البونابرتية الجديدة قد عقدت مع الولايات المتحدة اتفاقية "سيزمو" المحددة لقواعد استخدام أجهزة الاتصالات والتحكم العسكرية المتقدمة ، والتى وقعت ، فى الغالب ، تحت تأثير حلفاء مصر و امريكا العرب ، والتى كانت الإدارة المصرية السابقة ترفض توقيعها ، فانها وقعت ، كذلك ، اتفاقية مع روسيا لاستخدام القواعد الجوية الوطنية المتبادل لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد .

كما بدأت مظاهر الاختلاف حول السياسات الإقليمية ، الاختلاف وليس الخلاف ، اى اختلاف حول عدد من القضايا الإقليمية ولكنها لم تتطور و تنسجم الى مستوى تبنى منهج وأهداف إقليمية تتناقض مع السياسات الكونية للولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة ، وقد ظهر ذلك فى التصويت المغاير فى مجلس الامن حول الموقف من سوريا ، هذا التصويت الاكثر اقترابا من الموقف الروسي ، الأمر الذى ترتب عليه توقف السعودية عن تنفيذ اتفاق الإمداد بالمنتجات البترولية لفترة من الزمن .

كما ظهر ذلك فى بدايات الأزمة الليبية ، حيث دعمت مصرخليفة حفتر دعما كبيرا ، سياسيا و عسكريا ، فى تطابق مع الموقف الروسى والذى بدونه لم يكن من الممكن أن تقدم مصر الدعم العسكري اللازم ، هذا الدعم الذى تركز على إمداد حفتر بالأسلحة السوفيتية المتقادمة لدى الجيش المصرى والتى تم تعويضها بأسلحة روسية متقدمة ، كل ذلك برغم قرار مجلس الامن بمنع توريد السلاح لليبيا ، وهو ما يؤكد أن الولايات المتحدة لم يكن لديها مانع من ذلك وفق شروط معينة ، شروط حماية الحدود الغربية للنظام الذى مازال حليفا لها ولاصدقائها فى المنطقة من الخطر الداهم للمنظمات الإرهابية الإسلاموية ، وهو ما تطور لاحقا إلى تبني القوى الدولية إلى مواقف أكثر اقترابا من الموقف المصرى ، الأمر الذى كان تصويت مجلس الأمن على الموقف من الأحداث الليبية الاخيرة بالغ الدلالة ، حيث اعترضت كلا من روسيا والولايات المتحدة على مشروع القرار البريطاني !

وإذا كانت السلطة البونابرتية الجديدة تطمح إلى أن تتحول لمركز إقليمي لتجارة الغاز الطبيعي بعقد اتفاقات لشراء الغاز الاسرائيلي و القبرصى ، العاجزين عن استهلاكه ، ثم تسيلة فى مصانع التسيل المصرية ، التى لم تجد بعد غازا مصريا كاف لاستخدام كامل طاقاتها ، حتى الآن ، وعقدت اتفاقات ابتدائية مع كلا منهما ، الذى من المؤكد لم يحظى بالدعم الأمريكي لأسباب متعلقة بالصراع الدولي مع روسيا ، فالغاز المسال يمكن أ ن يباع لأي دولة مستهلكة تمتلك إمكانيات إعادة تسلية ، وبالتالي يمكن بيعه للصين او الهند او دول شرق اسيا وبالطبع الدول الأوروبية ، في حين تفضل الولايات المتحدة أن يتم تمديد خط أو خطوط أنابيب الى أوروبا بحيث يكون اتجاه التصدير فى اتجاة واحد يلقى مزيدا من الضغوط على الغاز الروسي الذى فشلت الولايات المتحدة في توسيع تصديره ، عبر ألمانيا ، إلى أوروبا التي رفضت الخضوع للضغوط الامريكية.

ومن الخطأ الاعتقاد أن جهود الولايات المتحدة الهدف منها اتاحة الفرصة لتصدير فائض الغار الامريكى ، لان الكميات المتاحة للتصدير الى اوربا او غيرها من البلدان خارج شمال امريكا ، ضئيلة مقارنة للاحتياج الاوربى او لطاقات التصدير الروسية ، حيث تبلغ حوالى 20% من طاقة التصدير الروسية.

واذا كان مثل هذا التوجه الأمريكي مرتبط بما يمكن أن يتبقى من غاز كلا من قبرص وإسرائيل بعد تنفيذ الاتفاق مع مصر ، فإن الأمر ذو الدلالة أن مصر لم تدعى للاشتراك فى هذه الدراسات والاجتماعات برغم أن الاحتمالات لتحقيق اكتشافات غازية جديدة فى المنطقة الاقتصادية المصرية مرتفعة للغاية ، ورغم الجهود الامريكية ، فلقد صادق البرلمان القبرصي على الاتفاق مع مصر ، ولعل من الواجب الاشارة الى ان شركة حكومية روسية قد اشترت جزء من حصة اينى فى حقل ظهر للغاز ، أكبر الحقول المصرية ، الأمر الذى لا يمكن له أن يتم دون موافقة الحكومة المصرية.



يضاف إلى هذه الاختلافات ، المزيد ، حيث تتوجه السلطة البونابرتية الى مزيد من تدعيم العلاقات الاقتصادية مع روسيا والصين عبر جهود دؤوبة ، كللت بالاشتراك فى المجهود الصينى لما يسمى طريق الحرير ، وتوقيع العديد من العقود الاقتصادية الجديدة ، مثل المنطقة الصناعية الروسية الجديدة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ، وعقد المحطة النووية بالضبعة ، والعقد الكبير لتوريد 1300 عربة سكك حديدية مع روسيا ، والعقد الصينى لخط المونوريل ، ومدينة الغزل والنسيج الصينية التى تحوى 57 مصنعا بمشاركة مقدارها 17% لرأس المال العام ، وعقود انشاء محطات توليد الطاقة من الفحم الكبيرة الحجم على ساحل البحر الاحمر ، ومصانع الفوسفات بالوادى الجديد ، وبناء ابراج العاصمة الادارية .

ولعل من المفيد التذكير بان الدول العظمى لا تبنى سياستها على الاختلافات ، بالقطعة ، ولكن تبنى سياستها على التاثير الكلى لسياسات الدول و تاثيرها على مصالحها الدولية ، فالبونابرتية الجديدة دعمت التحالف السياسى و الاقتصادى مع البلدان الخليجية ، برغم التباينات هنا او هناك ، واستمرت فى علاقات الصداقة مع اسرائيل ، فبدلا من تصدير الغاز اصبحت تستورده منها ، واستمرت فى اتفاق الكويز الذى يتيح تصدير الملابس ، بدون جمارك ، الى سوق الولايات المتحدة شرط ان تحتوى على 10% منتجات اسرائيلية ، برغم الانتقادات العلنية الخجولة للسياسات الاسرائيلية عندما تتطلب الضرورة ذلك ، اى ان سياسات البونابرتية الجديدة لاتشكل تهديدا استراتيجيا لمصالح الولايات المتحدة او حلفائها الغربيين و المحليين ، ولذلك يمكن التحدث عن ان السياسات الحالية للولايات المتحدة وحلفائها هو اتباع سياسة الاحتواء للبونابرتية الصاعدة .

<u>الخبرات التاريخية لتعامل الراسمالية العالمية مع البونابرتية المصرية</u>

ولعل من المفيد هنا مراجعة الخبرة التاريخية لتعامل الولايات المتحدة مع الحكم المصرى البونابرتى للدروس البليغة التى تقدمها ، حيث يظهرذلك بشكل واضح عند استعراض تطور المساعدات الاقتصادية الامريكية (راجع الملحق لتاريخ و حجم المساعدات الامريكية) .

ففي السنوات القليلة السابقة ل 23 يوليو كان حجم المساعدات فى حدود مليون دولار (+أو-) ، ولكنها تقفز سنة 1953 الى 12.9 مليون ، وهو تطور كبير يجد تفسيره ، إلي حد بعيد ، لرغبة الإدارة الأمريكية فى دعم النظام الجديد ، الذى يواجهه ما كان يزعج الإدارة الأمريكية بشدة ، أى تطور حركة جماهيرية مستقلة واسعة النطاق يساهم فيها بشكل ملحوظ المنظمات اليسارية و الاتجاه الوطنى الديمقراطى فى حزب الوفد بقيادة الطليعة الوفدية ، و منظمات نقابية عمالية انتزعت حقوقا تنظيمية واسعة الى مستوى إنها كانت على شفير النجاح فى تشكيل تانى اتحاد عام للعمال بعد اتحاد 1924، هذه الحركة الجماهيرية التى كانت تنادى فى مظاهراتها الاحتجاجية بالتحالف مع الاتحاد السوفيتى ، للتخلص من الاستعمار البريطاني ، والتي بادرت إلى الكفاح المسلح فى منطقة القناة ، وهو ما كان ينذر بعواقب و خيمة على توازنات المصالح الدولية للدول العظمى ، ومنها التناقضات بين السياسة الاستعمارية القديمة لبريطانيا و جهود الولايات المتحدة للحلول محلها بسياسات جديدة لا تستفز الشعوب.
وينخفض حجم المساعدات سنة 1954 الى 4 مليون دولار ، حيث تشهد هذه السنة ، فترة من احتدام الصراعات الداخلية ، انتظارا لنتائج هذا الصراع.
ولكنها تعاود الارتفاع بشدة سنة 1955 و 1956 لتبلغ 66 و 33 مليون دولار ، على التوالى ، رغم سياسات عدم الانحياز وتنويع مصادر السلاح التي تبنتها الإدارة المصرية ، وهو ما يجد تفسيره في رغبة الادارة الامريكية فى امتلاك وسائل للتأثير في سلوك هذه الإدارة.
ولكنها تكاد تنعدم سنوات 1957 و 1958 نتيجة للصدام الواسع النطاق حول مشروع حلف بغداد و الموقف من الحرب الأهلية اللبنانية و الوحدة المصرية السورية.
وبرغم كل ذلك تعاود الارتفاع مرة اخرى سنة 1959 الى مبلغ 44 مليون دولار مع اصطدام الإدارة المصرية الواسع النطاق مع التنظيمات اليسارية ، المصرية و العربية ، والجهد الذى بذلته لتصفية وإضعاف نفوذها السياسى ، بالاعتقال وشن الحملات السياسية التخوينية واتهامات العمالة .
وتستمر المساعدات فى الزيادة إلى أن تبلغ أقصاها فى عام 1962 حيث تصل إلى 200 مليون دولار ، للاحتفاظ بإمكانية التأثير على القيادة السياسية المصرية المتمردة ، رغم الإجراءات الداخلية التي تبنتها هذه القيادة بالتأميم الواسع النطاق و بتدعيم التوجهات السياسية لتطوير العلاقات مع المعسكر السوفيتي.
وتبدأ المساعدات فى التناقص التدريجي ، بعد ذلك ، الى ان تصل الى مبلغ 12 مليون دولار سنة 1967 مع اكتمال رؤية الإدارة الامريكية بان محاولات الاحتواء قد وصلت الى اقصى ما يمكن ان تحققه وان استمرار تطور قدرة السلطة المصرية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة على صعيد المنطقة و على أوضاع الصراع العالمى ، فتقرر ضرورة اصطياد الديك الرومي بحرب 1967.
وتنعدم المساعدات الى ان تقوم حرب 1973 ، وبرغم إعلان القيادة السياسية المصرية ، فى أعقابها ، عن توجهاتها السياسية الجديدة ، الا ان حجم المساعدات يتزايد ، تدريجيا ، بشكل بطيء ، لضمان رسوخ التغيرات الداخلية المتعاقبة ، التي تبنتها السلطة المصرية ، بما يضمن عدم إمكانية التراجع عنها ، ولكنها تبقى مساعدات اقتصادية فى حدود 900 مليون سنة 1977.
وبتوقيع معاهدة كامب ديفيد ، و باكتمال التحالف مع الولايات المتحدة ، مستندا الى واقع داخلي وإقليمي راسخين ، تتطور المساعدات الأمريكية بحوالي 1000 مليون دولار مساعدات اقتصادية و 1500 مليون دولار مساعدات عسكرية (للمرة الأولى) ، ويكتمل خلق الواقع جديد .
وبرغم الاتفاق على التقليل التدريجى للمساعدة الاقتصادية بدءا من 2003 و استمرار المساعدة العسكرية ، الا ان هذة المساعدة العسكرية تنخفض انخفاضا كبيرا عند الخلاف حول الموقف من الاخوان المسلمين ، وتتوقف الولايات المتحدة عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية سنة 2014 ، فيتوقف تنفيذ الامداد بالطائرات المقاتلة والهيليوكوبتر وبابراج الدبابات ، الامر الذى يدفع البونابرتية ، كاحد الاعتبارات ، الى عقد صفقات سلاح كبيرة مع المانيا و فرنسا وروسيا ، وتدرك الولايات المتحدة محدودية اجراءا تها ، فتعاود امدادات السلاح وان كانت

تحدد مجالة بقطع الغيار و الاسلحة اللازمة لمقاومة الارهاب مثل طائرات الهيليوكبتر ، وغير معروف كيف **تتطورت مواقف الاطراف بعد ذلك** نتيجة لنقص الافصاح.

الخلاصة ، ان تاريخ البونابرتية مع القوى الراسمالية العالمية ليس تاريخا **متواليا من الصراع ، بل ،** ان صح القول ، هو تاريخ متوالى من **محاولات الاحتواء والتعاون** ، يتطور احيانا الى حد الصدام المسلح باستخدام القوى المحلية المستعدة للمساهمة ، ولذلك لايمكن **نفى** امكانيات الاستخدام المباشر للقوة العسكرية فى المستقبل، فالعالم الان مختلفا عما كان فى الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضى .

واذا كان ما سبق يقدم أهم **ملامح العلاقات** الخارجية البونابرتية الجديدة ، فمن الأهمية بمكان التوقف عند التغييرات الاقتصادية التي تبنتها على الصعيد الداخلى .

<u>السياسات الاقتصادية</u>

لم تحدث البونابرتية الجديدة اختلافات كبرى فى السياسات الاقتصادية السائدة بل تطبقها و تعدلها فى نفس التوجة السابق ، ولكن بمعدلات **متسارعة ،** فتشرع فى تطبيق اتفاقها مع البنك الدولى بهمة بالغة ، الأمر الذى يترتب علية ارتفاعا كبيرا فى التضخم و تآكل القدرة على الاستهلاك للعاملين بأجر ، فى نفس الوقت الذى ترتفع فيه الضرائب الغير مباشرة وتبقى الضرائب المباشرة في حدودها الدنيا **، و تقود استثمارات عامة** كبيرة بشكل ملحوظ بشكل منفرد او بالاشتراك مع راس المال الخاص المحلى و الاجنبى ، كما سياتى .

فتقوم بجهد كبير فى تحديث وتوسيع شبكة توليد وتوزيع الكهرباء ورفع كفاءتها ، وتغيير القواعد المنظمة التى تسمح بالاستثمار الخاص فى الطاقات الجديدة و المتجددة بالاضافة **إلى** الوضع القديم الذى يسمح بالاستثمار الخاص فى محطات القوى التقليدية ، الأمر الذى يترتب عليه نتائج ذات مغزى في قدرات توليد الطاقة من المصادر المتجددة وفى تعاظم طاقات التوليد التقليدية وتطوير واضافة **مراكز التحكم فى** الشبكة الكهربائية وفى تطوير غير مسبوق فى شبكات التوزيع بكافة انواعها.

و تستثمر بكثافة فى تطوير وتحديث والتوسع فى صناعات تكرير البترول و فى الصناعات الكيماوية وفى صناعات الاسمدة و الفوسفات والألمنيوم والسكر، حيث يستثمر ، على سبيل المثال ، العشرات من المليارات من الدولارات فى قطاع البتروكيماويات وتكرير البترول ، **فى نفس الوقت** الذى تراوح فيها فى المكان فى تطوير شركات قطاع الأعمال العام التي تقادمت معداتها وتاكلت طاقاتها الانتاجية وفقدت عمالتها ذات الخبرة و تتعرض بعض قطاعاتها لخسائر مادية فادحة ، الأمر الذى انعكس على غيرها من القطاعات الإنتاجية بالسلب.

ويحدث توسع كبير جدا فى ادخال شبكات الغاز الى المنازل ، فانتهاء العام المالى الحالى ، 2018-2019 ، يكتمل ادخال الغاز الى 4 مليون **منزلا بالاضافة الى ال** 6 مليون منزل **التى كانت تغذى بالغاز** فى بدايات 2014 ، وسيستمر هذا التطور لسنوات قادمة وذلك لتخيف الضغوط المالية الناشئة عن استيراد البوتاجاز الذى لا يكفى انتاجة المحلى لتغطية الاستهلاك .

وتقوم بجهد واضح فى تطوير شبكة الطرق و شبكات النقل الداخلى فى المدن الكبرى وتشرع فى تطوير شبكة النقل بالسكك الحديدية وفى تطوير الموانئ ، ويتم تعديل البنية التشريعية بما يسمح باستثمار المال الخاص فى النقل بالسكك الحديدية.

وتدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء المجمعات الصناعية ، وتوفير ظروف أفضل لصناعات الجلود والأثاث والغزل و النسيج بإنشاء مدنها الصناعية الجديدة .

وتبذل جهدا ، لا يمكن تقويمه ، لقلة البيانات ، فى استصلاح الاراضى الزراعية ، ولكن الزراعة الرأسمالية الكبيرة المرتبطة بالصناعة **تبدأ** فى الظهور فى مصنع السكر الجديد بالمنيا حيث خصص له 180 ألف فدان من الأراضى الجديدة حيث سينتج 750 **ألف طن من السكر** سنويا عند اكتماله تكفى لتغطية 75% من النقص فى الإنتاج المحلى ، ويتم كذلك تطوير الزراعة المحمية فى الصوب الزراعية التى لاامك بيانات كافية عنها.

ويبدء جهد اكثر تنظيما فى إدخال شبكة المجاري للمزيد من المحرومين منها والذى يبلغ حوالى 50% **من عدد السكان** ، وتكثف الجهود لتطوير وإنشاء محطات جديدة لمعالجة مياه المجاري إلى مستوى المعالجة الثلاثية بما يسمح باستخدامها في الزراعة ، الأمر الذى يترتب عليه تقليل التلوث فى مياه المصارف و ترع الري و النيل نفسة و البحيرات الشمالية و بحيرة قارون وبما يسمح باستزراع مزيدا **من** الأراضى فى سيناء وفى الوادى ، ولعل هذا التوسع الزراعى هو احد اهم العوامل الدافعة لمثل هذة الاستثمارات.

و يبدأ فى تقليص دعم الكهرباء و الوقود بشكل تدريجى طبقا للاتفاق مع البنك الدولى ، مصحوبا بمحاولات للتحكم وتعديل دعم السلع الغذائية ، وتقديم دعم نقدى متواضع للاسر الاشد احتياجا للتخفيف من الاثار السياسية لهذا التوجة.

ويتم توسع كبير فى انشاء المناطق السكنية بالمدن القديمة وانشاء مدن الجديدة ، بعضها كان مطلوبا بشدة منذ زمان بعيد تلبية **للاحتياجات** المتزايدة للسكان او لاتقاء الانهيارات الكارثية للمناطق القديمة ، مثل مدن اسيوط و المنصورة و المنيا الجدد ، ولكن فى نفس الوقت **يتم** انشاء مدن كبيرة لا تقتضى الاولويات او اوضاع الاقتصاد القومى انشائها ، مثل العاصمة الادارية او العلميين الجديدة ، **والتى** تم انشائها ،



فى تقديرى ، لاعتبارات سياسية انطلاقا من خبرة ثورة 2011 التى حاصرت هيئات الدولة فى مقارها بالعاصمة ومنعتها من مزاولة انشطتها ، وبانشائها وانتقال هيئات الدولة القيادية اليها ، خلف اسوار هذة المدن ، يعتقد من انشأها انة قد تحرر من احتمالات الضغوط الشعبية عندما ياتى الاوان ، ولكن هذا التوجة يلقى باعباء ثقيلة على قدرة الاقتصاد القومى على توجيهة الفائض الاقتصادى الى اولوياتة الاولى ، اى تحسين الصحة و التعليم والخدمات و الاستثمار الصناعى والزراعى .

وتحت الضغط الشعبي تقر البونابرتية حدا أدنى متواضعا للأجور تحركة مرة واحدة بعد خمسة سنوات ولكنه لايمتد للعاملين بأجر في القطاع الخاص.

الخلاصة أن التوجهات الجديدة بزيادة استثمارات راس مال الدولة لم تظهر نتائجها بعد على صعيد تاثيرها على الاوزان النسبية للمساهمات بين راس المال الدولة وراس المال الخاص ، و أن كان يمكن التعرف على التوجهات أذا تعرفنا على الاستثمار خلال السنوات القليلة الماضية فى علاقتها بما كان سائدا قبلها ، و سيقتصر البحث على الفترة منذ عام 2003/2002 حيث تتوفر البيانات ، وأن كنا سنستعرض التطورات دون الاخذ فى الاعتبار استثمارات استخراج النفط و الغاز للوصول الى نتائج اعلى دلالة .

فاستثمارات راس مال الدولة تبدء فى بداية الفترة عند 56% من حجم الاستثمارات ، وتتراوح حول هذا الرقم الى أن تاتى حكومة رجال الاعمال سنة 2005 فتبدء فى الانخفاض حيث يدور حجم الاستثمارات حول الرقم 40% ، اقل او اعلى قليلا ، الى أن يبدء تغيير الاتجاة عام 2015 حيث يبدء فى التصاعد ليبلغ. 44% ثم 45% ثوم 60% الى أن يبلغ عام 2018 ما مقدارة 67.5% ثم ينخفض الى 51% عام 2019 ، الامر الذى يؤكد التوجهات الجديدة .

ولعل التعرف على تفاصيل تطور الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية الانتاجية يوفر دلات اكثر دقة من الارقام الاجمالية التى تتداخل معها استثمارات خدمية .

فالمرة الاولى للفترة محل الدراسة ، من 2002 الى 2019 تتجاوز استثمارات راس مال الدولة الاستثمار الخاص ، الذى كان سائدا من قبل ، فى العام 2018/2017 فى كافة القطاعات الانتاجية ، حتى فى الزراعة ، فاستثمارات الزراعة لراس مال الدولة نسبتة 5.3% فى مقابل 2.6% لراس المال الخاص ، وفى الصناعة التحويلية 7.5% مقابل 5.6% ، والتشيد 5.5% مقابل 1.6% ، والنقل و التخزين 12.5% مقابل 3.2% ، ويستمر نفس التوجة فى العام اللاحق 2019/2018 ، وكلها ارقام واضحة الدلالة وستنعكس فى السنوات القادمة على النصيب المتولد فى الدخل القومى .

ان هذا الاستعراض السريع للتطورات الاقتصادية يوضح بجلاء السياسات الاقتصادية الحالية للبونابرتية الجديدة ، فاهدافها واضحة فى تطوير البنية التحتية بما يسمح بالاستثمار المحلى و الاجنبى ، وتبنى سياسة استثمار براس المال العام لاحلال الواردات بالمنتج المحلى وزيادة القدرات التصديرية فى بعض المنتجات ، مثل الاسمدة و المنتجات الكيماوية ، تخفيفا للضغوط المتزايدة على ميزان المدفوعات ، وذلك باستثمار الدولة المباشر فى بعض القطاعات الحاكمة ، وهى استثمارات كبيرة ، وتشجيع النمو الراسمالى فى القطاعات الصغيرة و المتوسطة وفى الزراعة ، وتشجيع الاستثمارات الراسمالية المحلية و الاجنبية الكبيرة فى قطاعات اخرى ، حتى ولو كان بعضها يلقى بضغوط اقتصادية على قطاعات الدولة الصناعية المتقادمة او على الاستثمارات الخاصة القائمة و التى تعانى بشدة ، وهو ما سيتعرض لة قطاع الغزل و النسيج .

ويواكب كل هذا زيادة كبيرة جدا فى الدين القومى ، الذى يظهر تأثير جزء منة فقط في الموازنة العامة للدولة ، حيث أن الدين الحكومى فقط هو الذى يظهر فى بها ويبلغ حوالى نصف الدين العام ويستهلك معظم موارد الموازنة سواء لسداد الفوائد ام دفعات سداد أصل الدين ، هذا الدين العام الذى تحوم الشكوك حول جدوى بعض قروضة وأولوياتها و ما يترتب على ذلك من الشكوك المشروعة فى القدرة على السداد مستقبلا ، الامر الذى يدفع الى المزيد من الضرائب الغير مباشرة والى الغاء بعض الدعم الذى يقدم لاسعار بعض الخدمات ، الامر الذى يزيد من الاعباء التى تتحملها الطبقات الشعبية ، فى نفس الوقت الذى يستمر المعدل المنخفض لاسعار الضريبة المباشرة التى يتحملها اصحاب رئس المال.

ولعل من الواجب الاشارة الى ان استجابة راس المال الخاص و الاجنبى للاستثمار مازالت ضعيفة ، وبالذات فى القطاعات الانتاجية ، ما عدا فى قطاع استخراج النفط و الغاز ، وذلك بالمقارنة بالاستثمارات الحكومية خارج المناطق الاقتصادية الخاصة التى لاتتوافر معلومات موثقة عنها ، فما امكن رصدة ، حتى الان ، هى ثلاثة استثمارات كبيرة فقط ، مشروع مصافى مسطرد التى تتم بالمشاركة بين المال العام و راس مال مصرى خاص ، ومشروع مصانع الغزل و النسيج الصينية بمدينة السادات و بالاشترك ايضا مع راس المال العام ، ومشروع مصانع السكر بالمنيا التى تتم بلاشترك راس المال الاجنبى ايضا مع راس المال العام ، هذا بالطبع خارج قطاعات البحث و الانتاج البترولىيين اللاتى يتم فيهما استثمارات اجنبية كبيرة ، كل ذلك بالرغم من التعديلات التشريعية التى ازالت بعض القيود على الاستثمار الخاص و برغم التطور المتسارع فى تحديث البنية التحتية اللازمة لأى استثمار(مرفق بيان بالاستثمارات فى مجال البترول).

ان التهوين مما تقوم بة البونابرتية ، على الصعيد الاقتصادى ، يضر اشد الضرر بقوى اليسار ويدعم من عزلتها ، فالجهد البونابرتى ليس " فانكوشا " ، فالعشرات من مليارات الدولارات يجرى استثمارها ، فان حجم الاستثمار بقطاع البترول يبلغ 47 مليارا ، منهم 27 مليارا للحقول الجديدة و 20 مليارا للتوسع فى التكرير و الكيماويات و الاسمدة ، ويبلغ حجم الاستثمارات فى مجال الكهرباء 515 مليارا من

الجنيهات ، اى حوالى 30 مليارا من الدولارات بسعر اليوم ، وهذة المبالغ هى التى امكن التعرف عليها نتيجة لنقص الافصاح ، ولكن هناك عشرات اخرى من المليارات فى قطاعات اخرى ، مثل الطرق و المترو و السكك الحديدة و الموانىء والتجمعات الصناعية.

ان هذة التغييرات مازالت فى بداياتها ولابد من مراقبتها بدقة لانها تخفى خلفها مصالح وسلوك طبقات اجتماعية مختلفة وستؤثر تاثيرا كبيرا على تطور الصراع الطبقى و على مصير بلادنا ، وتعيد ، من جديد ، طرح قضية التنمية و دور راس المال الخاص بها ، وهى نفس ما واجهتة بلادنا فى بدايات حكم البونابرت الاول من 1954 الى 1957 ، الى ان بدء التغير مع تأميم استثمارات الدول المساهمة فى العدوان الثلاثى و انشاء المؤسسة الاقتصادية المملوكة للدولة ، وبداية تشكل فئة اجتماعية جديدة ، البرجوازية البيروقراطية.

البونابرتية والعسكرتارية

ولعلنا فى حاجة الى مناقشة الفكرة الرائجة بين الكثيرين بان السلطة البونابرتية الحالية هى سلطة العسكر ، بحكم ان قائدها من اصل عسكرى و استجابة للدور المتزايد الذى تلعبة القوات المسلحة على الصعيد الاقتصادى ، وهى فى تقديرى توصيف ادبى وليس تعبيرا سياسيا ولايقف على اقدام راسخة من الحقائق الطبقية الراسخة ، فالقوات المسلحة ، كمؤسسة ، لاتمارس السلطة السياسية وان كانت تقدم الدعم لسلطة البونابرت ، وهو نفس ما كانت تقدمة للبونابرت الاول ، ولا يمكن الاستناد الى ان الكثير من مواقع الدولة القيادية يتولاها عسكريون سابقون ، ولعل التذكير بخبرة مشاركة العسكريون بالسلطة فى زمن البونابرت الاول ان يقدم لنا مثالا واضحا لما اريد ان الفت الانتباة الية ،فالكثير من هولاء العسكريون السابقون كانوا اعوانا مباشريين للبونابرت الاول ولكن ليس كممثلين للموسسة العسكرية ، بل كافراد من اهل الثقة ، فهل كان صدقى سليمان او ثروت عكاشة او حتى زكريا محى الدين ممثلين للمؤسسة العسكرية ؟ وهو نفس ما يتم الان فيما يتعلق بوظائف المحافظين و بعض الوزراء .

وبرغم كل ذلك ، فيجب ملاحظة تزايد الدور الاقتصادى للقوات المسلحة فى اعقاب تولى البونابرت لسلطاتة ، كما هو واضح بملحق هذة الدراسة ، حيث تزايدت استثماراتها بقطاعات حيوية كثيرة مثل الاسمنت و الحديد والبتروكيماويات ، بالاضافة الى التزايد فى الاستثمارات التقليدية مثل الزراعة و تربية الاسماك والحيوان وادارة الطرق .

ولكن احد اهم التعديلات التى ادخلت على دستور 2014 ، والتى لم يتنبة لها احد ، المتعلقة بطريقة اختيار وزير الدفاع ، حيث اشترطت ضرورة موافقة المجلس الاعلى للقوات المسلحة على الاختيار ، هذا التعديل الذى يستجيب لخبرات الثورة ، حيث كان وزير الدفاع معرضا للعزل ، وهو ماتم فعليا فى بداية حكم اخوان الشياطين ، ان كل هذة التغييرات ، الاقتصادية و الدستورية والقانونية ، هى تغيرات تتيح للقوات المسلحة هامش اوسع فى المناورة السياسية او حتى دور سياسى مباشر ، اذا اقتضت الضرورة ذلك فى المستقبل .

البونابرتية والتركيب الطبقى

أذا كان الصعود التاريخى للبونابرت الاول قد اسفر عن تغييرات طبقية كبيرة ، تغييرات تمت بشكل تدريجي ، بدأت بتصفية طبقة كبار ملاك الاراضى وتشجيع الراس مال الخاص و تعديل قوانين راس المال الاجنبى بما يسهل من قدومة ، والشراكة مابين راس مال الدولة و راس المال الخاص ، الا أن تطورات الصراع السياسى الدولى اسفر عن نتائج مختلفة ، فمع حركة التاميمات التى اعقبت حرب 1956 ، بتاميم المصالح الفرنسية و الانجليزية ، بدأت فى التشكل فئة اجتماعية جديدة ، البرجوازية البيروقراطية ، ومع استمرار احجام راس المال الخاص عن الاستثمار ، سواء لارتباطة مع الراسمالية العالمية او لضعفة الاقتصادى او تخوفة من سياسات البونابرت ، فان البونابرتية وجهت ضربة كبرى لراس المال الخاص بالتاميمات المتوالية اعوام 1960 و61 و62 ، واتخذت سلسلة من الاجراءت الاقتصادية لتعظيم الاستحواز على الفائض الاقتصادى ، مثل التسعير الجبرى للمحاصيل الزراعية وقوانين ايجارات المساكن واحتكار التجارة الخارجية ، فأن الصعود البونابرتى الجديد ، اتى فى لحظة فارقة ، لحظة تقلص فيها نفوذ البرجوازية البيروقراطية الى حدودة الدنيا بحيث اوشك على التلاشى بتولى حكومة رجال الاعمال وسيادة الاولجاركية ، لحظة ازمة اجتماعية كبرى هددت النظام الرأسمالى نفسة ولتاحت للجماهير الشعبية هامش واسع فى ممارسة حرياتها .

أن تولى البونابرت الجديد ، الذى حظى بتأييد مختلف الطبقات الاجتماعية ، كلا طبقا لتصوراتة و امانية واحلامة ، فان المهام الموضوعية طرحت نفسها وبقوة .

وبرغم أن التغييرات مازالت فى بدايتها ، تغييرات ستصبح شديدة الارتباط مع الصراع الدولى فى المنطقة و الدور الذى تامل الدول العظمى أن تقوم بة بلادنا ، فان الاحتمالات مفتوحة لعودة البرجوازية البيروقراطية بقوة ، برغم ان السياسات الرسمية ، الان ، هو تشجيع الاستثمار الراسمالى الخاص والترحيب بالمشاركة معة ، والترحيب كذلك باستثمار الراس مال الاجنبى ، فكيف ستطور الامور ؟ لنراقب لنرى .

الموقف من البونابرتية

من المؤكد أن البونابرتية الجديدة مازالت تحظى بتأييد شعبي واضح ، سواء نتيجة لاصطدامها مع التيارات الاسلاموية المتطرفة وعلى رأسها اخوان الشياطين ام للجهد الاقتصادى الواضح الذى تقوم به والذى تراه الجماهير ولا تراه المعارضة الديمقراطية و اليسارية الغارقين فى الاوهام الليبرالية ، التى لا تبدى الجماهير اهتماما بها ، فالطرف الاول ، الجماهير الشعبية ، مازال لديها أمل فى البونابرتية الجديدة وهى غير مدركة ، بعد ، لضرورة دفاعها عن حرياتها الديمقراطية الشعبية وارتباط ذلك بنصيبها من القيمة الاقتصادية المتولدة اجتماعيا، اوعن الكفاح لزيادة قدرتها على توجيه النشاط الاقتصادى والسياسى بما يتلائم مع مصالحها ، و المعارضة اليسارية ، تطمح لنظام حكم ليبرالى يناسب الرأسمالية الناضجة ، اى عن دستور ليبرالي لا تهتم به الجماهير ولا تريدة الراسمالية التى لم تنضج بعد ،

وبذلك تهدف المعارضة اليسارية الى شىء لا يريده أحد و لن يفيدها هى كثيرا ، بديلا عن الدفاع ، باستقامة ، عن مصالح الجماهير الشعبية الشاملة ، وهو ما يظهر بشكل واضح فى معركة تعديل الدستور ، فما دام تعديل الدستور قد طرح للنقاش فلماذا لم تطالب المعارضة اليسارية بحرية تشكيل النقابات العمالية و المهنية ؟ او عن حقوق التظاهر والتجمع و الاضراب ؟ او عن ضرورة النص فى الدستور على وضع حد أدنى للأجور يراجع سنويا ؟ وغيرها من التعديلات التى تفتح الباب للجماهير الشعبية ، فى نفس الوقت الذى ترفض فية التعديلات التى تكمل انتصار البونابرت ، هذة المطالب المتضمنة فعليا فى برامجها .

<u>ولكن لماذا يجب مقاومة انتصار البونابرتية ؟ او حتى القبول بالحكم البونابرتى ؟</u>

الأسباب عميقة ، ياتي على راسها ان البونابرت ، اى بونابرت ، يصبح أكثر استقلالا عن الطبقة الاجتماعية التي يمثلها ومن الممكن ان يتبنى اتجاهات او قرارات تأتيه في المنام او بدون دراسات جدوى ، ومن الممكن ان يشرع في مشاريع ، لا تمول من ميزانية الدولة ، ولكنها تستهلك جزءا من قدرة المجتمع على الاستثمار فى الاتجاهات المطلوبة شعبيا، الذى من واجبه ، ما دام بونابرتا ، ان يوجهها الى الاستثمار في الأولوية الاقتصادية الاولى، اى فى الصناعة و الزراعة ، وقد يتبنى سياسات لا تتلائم مع المصالح الطبقية التى يمثلها او مع مصالح الطبقات الشعبية .

ولأنه لا يمكن تحقيق التقدم ، حتى و لو كان تقدما رأسماليا ،هذا التقدم الذى بالضرورة سيكون أكثر استقلالا ، دون الصدام مع الرأسمالية العالمية ، صدام لا يمكن تجنبه ، للاهمية القصوى لبلادنا فى الصراع العالمى الدائم لاعادة اقتسام العالم ، صدام لا يستطيع اى بونابرت ، الصمود في مواجهته ، إلا بالمشاركة الشعبية الحقيقية ، و ليس مجرد التأييد الشعبي ، فلقد سبق ، فى تاريخ بلادنا ، ان حكمنا بونابرتا كبيرا ذو رؤية ومشروع وتمتع بتأيد شعبى عارم ، لكنه تعرض لهزيمة كبرى قادت بلادنا الى اربعون عاما عجافا .

ولعل من المفيد التوقف قليلا حول البونابرتية الاولى ، فى فترتها الجنينية الابتدائية ،فلقد تواكب مع صعودها ، العداء للحركة الشعبية و للتنظيمات النقابية العمالية المستقلة الى حد اعدام قادة عماليين ، و العداء الواضح للاحزاب شبة الليبرالية للبرجوازية المصرية ، ويا للعجب يا رجب ، ان يتم كل هذا فى تحالف مع اخوان الشياطين ، وتنجح البونابرتية فى عقد اتفاق للجلاء يتضمن بقاء قاعدة عسكرية بريطانية فى منطقة القناة ، برغم الرفض الدائم للحركة الوطنية المصرية لمثل هذا النوع من الاتفاقات .
وتتبنى هذة البونابرتية اجراءات اقتصادية تخفف من شروط لاستثمار رأس المال الاجنبى وتوسيع من السوق الداخلى وتخفف من الضغوط الداخلية بتطبيق قوانين الاصلاح الزراعى .
كل هذة الاجراءات التى يترتب عليها تخفيف الضغوط السياسية الداخلية وتلقى تايدا واضحا من القوى العظمى الصاعدة، الولايات المتحدة .
هذة التطورات تضع قوى اليسار فى مازق عميق امام ظاهرة جديدة لاتستطيع ان تقدم لها تحليلا متماسكا ، وهى معزورة فى عجزها عن ذلك لاسباب كثيرة ، فتراوح ما بين التأ يد الى اتهام البونابرتية الصاعدة بالفاشية ، وينتهى الامر الى تبنى توجهات ليبرالية فى ازمة مارس الشهيرة ، توجهات ما كان ممكن لها ان تنتصر ، ويبدو ان هذا الدرس البليغ لم يتم استيعابة بعد ، لذلك لابد الان من رؤية الواقع وهو يتغير ، خصوصا انة يتغير بشكل سريع جدا ، و لا يمكن الاكتفاء بابراء الذمة باستخدام تعبيرات سياسية وصفية لاتغنى من جوع ، مثل التبعية و العمالة و الاقتصاد الريعى والخيانة ، فكلها عبارات تفتح الطريق الى الاستسهال والخفة و عدم المسؤلية ، ولن تفضى الا الى عزلة سياسية خانقة.

ان التوقف عند السنوات الاولى للبونابرت الاول توضح بشكل حاسم الاهمية البالغة لرؤية التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية فى صيرورتها ، اى وهى تتغير ، ومحاولة اكتشاف افاق التغير ،ولعلى من اللازم ، لاحقا ، التوقف عند تطور البونابرتية الاولى و موقف اليسار منها ، للدروس البليغة التى سيقدمها هذا التوقف فى خدمة الاجابة على الاسئلة الملحة التى يطرحها الحاضر.

<u>الكمون الاستراتيجى</u>

ومن الضرورى ، هنا ، التعرض لبعض أفكار المفكرين الداعمين للبونابرت الذين يروجون لسياسة ما اسموه بالكمون الاستراتيجي ، أى تجنب الصدام مع مصالح القوى العظمى في المنطقة قدر الامكان الى اطول فترة ممكنة مع تبني سياسات دعائية واعلامية هادئة عند الاختلاف ، الذى قد يكون ضروريا .

وفى تقديرى أن ما اسموه بالكمون الاستراتيجي هو وهم كبير ، فبلادنا تقع في صرة العالم حيث يحتدم الصراع بين القوى العظمى ووكلائها المحليين ، صراع من الممكن أن يتطور احيانا الى استخدام السلاح ، هذا الصراع الذى لايمكن تجنبه ، اذا تناقضت السياسات البونابرتية مع مصالح القوى العظمى ، وقد تكون سياسات الكمون الاستراتيجى صحيحة إذا انتقلت بلادنا من مكانها لتتجاوز نيوزيلندا فى أقصى محيط الكرة الأرضية !

<u>اتجاهات الدعاية و التحريض</u>

فى كل الاحوال لابد للمعارضة اليسارية ان تراعى مزاج الجماهير فى الدعاية المضادة لشكل الحكم البونابرتى او لتوجهاتة ، فما دام يحظى بالتايد الشعبى ، فمن الحكمة التوقف عن توجيهة الانتقادات المباشرة و الاكتفاء بمطالبتة باتخاذ تدابير ملموسة ، الى ان تكتشف الجماهير ، بنفسها و تحت تاثير الدعاية المضادة ، حدود و امكانيات و المصالح المختفية خلف هذا الحكم البونابرتى ، وبدون ذلك تتعرض المعارضة اليسارية للعزلة و تفقد القدرة على الاتصال بالجماهير وتعجز حتى عن توسيع صفوفها

دعوة للنقاش

لقد كتبت هذة المقالة بادراك كامل لتناقضها مع التيار السائد داخل قوى اليسار ، سواء اكانت احزابا منظمة ام افراد يعملون بالعمل العام ، هى دعوة للنقاش الجاد الذى يجب ان يقوم على دراسة حقيقية للواقع وهو يتغير وافاق هذا التغيير ، ان كان هناك تغيير !

ملاحق

1 - أستثمارات القوات المسلحة

1982 شركة النصر للكيماويات الوسيطة

أنشئت عام 1982 بمنطقة ابورواش بمحافظة الجيزة لتوفير إحتياجات مرافق مياه الشرب والصرف الصحى والمنشآت الرياضية من الكلور والشبة كذا الأسمدة والمخصبات الزراعية وإمداد قطاعى الصحة والصناعة بالغازات الصناعية والطبية

1982 مجمع الصناعات الكيماوية بأبورواش بمحافظة الجيزة ويشمل :

مصنع إنتاج الكلور بطاقة (80) طن/يوم بالإضافة إلى (30) ألف طن/عام من الصودا الكاوية

مجمع الغازات الطبية والصناعية بطاقة (75) **ألف طن /عام**

مجمع إنتاج الأيروسولات بطاقة (30) مليون علبة/عام

مجمع إنتاج المخصبات الزراعية ومقاومة الآفات بطاقة 1600**طن/عام**

2006 -2011**شركة** النصر للكيماويات الوسيطة بالفيوم

ويشمل

مصنع إنتاج الشبة بطاقة (175) ألف طن شبه/عام منها (25) **ألف طن شبة صلبة**

مصنع إنتاج حامض الكبرتيك المركز **بطاقة** (150) **الف طن/عام**

مصنع إنتاج سماد سوبر فوسفات أحادى بطاقة (150) **الف طن/عام**

مصنع إنتاج سماد كبريتات البوتاسيوم بطاقة (22) **الف طن/عام**

مصنع إنتاج السماد المركب بطاقة (150) **الف طن/عام**

مصنع رقم (2) **لإنتاج الشبة السائلة بطاقة** (200) **الف طن/عام**

مصنع إنتاج حامض الفوسفوريك بطاقة (100) **الف طن/عام**

مصنع رقم (2) لإنتاج حامض الكبريتيك المركز بطاقة (150) **الف طن/عام**.

2018 مجمع الأسمدة الأزوتية والمركبة العين السخنة

9 مصانع لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية

طاقة إنتاجية نحو مليون طن سنويا.

برأسمال 2 مليار دولار.

2022مجمع الأسمدة الجديد – العين السخنة

440 **ألف طن** من الأمونيا

380 **ألف طن من** اليوريا،

300 ألف طن من نترات الأمونيوم والكالسيوم سنوياً

ويشمل المشروع 7 **وحدات إنتاج،**

تتمثل فى وحدتين لإنتاج حمض الكبريتيك ويصل حجم الطاقة الإنتاجية لهما إلى نحو 570 ألف طن سنويًا ، ووحدتين لإنتاج حمض الفوسفوريك، وتبلغ الطاقة الإنتاجية نحو 180 ألف طن سنويًا، ووحدة لإنتاج أحادي ثنائي فوسفات أمونيوم بطاقة إنتاجية 90 ألف طن سنويًا، ووحدة إنتاج أحادي وثنائى فوسفات أمونيوم محبب بطاقة إنتاجية 360 الف طن سنويًا، بالإضافة إلى وحدة إنتاج سوبر فوسفات ثلاثي بطاقة إنتاجية 2.250 مليون طن سنويًا.

1982 الشركة العربية العالمية للبصريات

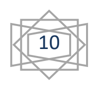
أنشئت عام 1982 بمدينة السلام كشركة مساهمة برأسمال مصرى أجنبى طبقاً لقانون الإستثمار

حصة الجهاز فى راس المال بنسبة 51 % والشريك الأجنبى 49 % (مجموعة تالس الفرنسية) بهدف تصنيع الأجهزة والمعدات البصرية ذات التقنية العالية.

2015 الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية

تم إنشاءها عام 2015 بالشراكة مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

مشروع المزرعة السمكية - شرق التفريعة



1 - **عدد** (3960) حوض أسماك بحرية (الدنيس -**قاروص - لوت**) **بمساحة** (10740) فدان بطاقة إنتاجية (16) **ألف طن /الدورة** .
2 - **عدد** (1614) حوض أسماك المياه متوسطة الملوحة (البلطى - العائلةالبورية) بمساحة (4300) فدان بطاقة إنتاجية (10) **ألف طن /الدورة** .
3 - بحيرة بمساحة (2260)**فدان** .

<u>بحيرة البردويل بشمال سيناء</u>

تطوير وتنمية بحيرة البردويل من خلال الآتى :
1 - الحفاظ على الانواع المهددة بالانقراض بالبحيرة والتى تعيد التوازن البيئى للبحيرة ورفع إنتاجياتها .
2 - صالة فرز وتصدير طبقاً للمواصفات الأوربية.
3 - الحصول على المعاملات البيولوجية والديناميكية ومواصفات المصيد والتى تشكل مدخلات النماذج التحليلية التى تؤدى بدورها الى تحديد وبناء استراتيجية ادارة البحيرة وتنميتها .
4 - تطوير مراسى ومعدات الصيد بالبحيرة (أ**دوات تداول الأسماك** - شباك وحرف الصيد - غرف التبريد والتجميد) .
5 - رصد وتحديد التغيرات المرتبطة بجودة ومواصفات المياه (بيئية - فيزيقية - كيميائية) والتى لها تأثير مباشر على الانتاجية الحيوية للبحيرة وتحديد مصادر التأثير وايجاد الحلول للحد من الاثار السلبية على جودة المياه .

<u>مشروع الأقفاص السمكية البحرية - شرق التفريعة</u>

1- يعتبر هذا المشروع الأول فى مصر بالتعاون مع الجانب الصينى.
2 - **عدد** (100) قفص بحرى بطاقة إنتاجية (20)**طن /قفص بإجمالى** (2000) طن أسماك البحرية

<u>مشروع إستزراع التونة (الزرقاء – الصفراء)</u>

المشروع الأول من نوعه في الشرق الاوسط لإستزراع التونة الزرقاء (بمنطقة مرسى جرجوب / محافظة مرسى مطروح) والتونة **الصفراء (بمنطقة الزعفرانة / محافظة البحر الاحمر)** .
1- مفرخ لتفريخ أسماك التونة ذات الزعانف (الزرقاء / الصفراء) .
2- **عدد** (30)**قفص لإستزراع تونة مرحلة أولى بقطر** (90) **متر وعمق** (20) متر بكل منطقة بطاقة إنتاجية (120)**طن /قفص**.

<u>إنشاء إسطول للصيد فى المياه الإقليمية والدولية</u>

تمتلك الشركة أسطول صيد كالآتى :
- **عدد** (12) **مركب أعالى البحار ، عدد** (3) مركب صيد ساحلى

<u>التسويق الداخلى للأسماك والمنتجات البحرية</u>

1- إنشاء عدد من المنافذ الثابتة وأسطول سيارات مجهزة كمنافذ متحركة لبيع منتجات الشركة على مستوى جمهورية مصر العربية.
2 - توفير جميع منتجات مشروعات الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية من المواقع الإنتاجية إلى المستهلك مباشرة .

<u>**1992قطاع التعدين**</u>

أنشئ القطاع عام 1992 بمدينة نصر بهدف توفير الخامات اللازمة لمواد البناء والصناعة بأسعار مناسبة. ويستخرج القطاع الخامات الآتية : بينتونيت رمل زجاجى كاولين رملى ألبايت زلط دولوميت طفلة

<u>**2010شركة العريش للأسمنت**</u>

أنشئ عام 2010 فى منطقة جبل لبنى جنوب مدينة العريش محافظة شمال سيناء **لصناعة الأسمنت بطاقة** (6.4) مليون طن/عام.

<u>**200 8-2001 شركة مكرونة كوين**</u>

* تـأسست شـركـة مكـرونـة كـوين عـــام 2008 **كإحدى**

* تـمتلك شركة مكرونة كويـن تسعـة مـصانـع حـديثة أقيمـت فـى معظـم مـحـافظات جمـهوريـة مصـر العـربـيـة .

* **بدأ إنشاء أول مصنع للشركة فى عام** 2001 وأحدث مـصانع الشركة مقرر إنـشـاؤه فـى مـديـنـة المنصورة .

* مصانع شركة مكرونة كوين تشتمل على 18 **خط إنتاج** (5خط طويل – 13خط قصير) ، الطاقة الإنتاجية السنوية لمصانع شركة مكرونة كوين 150 **ألف طن /سنوى**

<u>**1998 الشركة الوطنية لإستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بشرق العوينات**</u>

أنشئت الشركة عام 1998 بمنطقة شرق العوينات بمحافظة الوادى الجديد بهدف إستصلاح وزراعة الأراضى الصحراوية بالاعتماد على المياه الجوفية.
- **تم حتى الآن إستصلاح وزراعة** (80) **ألف فدان**.
- **جارى إستصلاح وزراعة** (30) **ألف فدان**

تقوم الشركة حالياً بالتركيز على زراعة المحاصيل الإستراتيجية
(**القمح** – الشعير – **الذرة**).
(15) **مزرعة أغنام بطاقة** (15000) **رأس**.

(5) مزارع أبقار تسمين بطاقة (500) **رأس**.
(30) **منحل لإنتاج عسل النحل بطاقة** (15000) خلية.
(612) وحدة سكنية عائلية شاملة الخدمات.

1996 الشركة الوطنية للصناعات الغذائية برفح

أنشئت عام 1996 بمدينة رفح بمحافظة شمال سيناء بهدف إستغلال إنتاج المنطقة من الزيتون والفاكهة.
وتضم الشركة (4) مصانع كالآتى :
- **خط إنتاج المربات والعصائر بطاقة** (2400)**طن/عام** .
- **خط إنتاج صلصة الطماطم بطاقة** (600)**طن/عام**.
- خط إنتاج وتعبئة زيت الزيتون البكر الممتاز (إكسترا فيرجن) بطاقة تخزينية (300)**طن/عام**.

عام 2013تم إضافة خط إنتاج وتعبئة زيت الزيتون بطاقة 2 طن/ساعة شامل معمل تحاليل للعينات مع رفع الطاقة التخزينية إلى 600 **طن/عام**.
- **خط إنتاج وتعبئة المخللات بطاقة** (200)**طن/عام**.
- **بالشركة مزرعة بمساحة** (120) فدان منزرعة بأشجار الزيتون.

2002 الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية وإدارة الطرق

أنشئت عام 2002 بهدف إنشاء وتنمية وصيانة الطرق **وقامت بالتالى**:

1 – إنشاء طريق القاهرة العين السخنة بطول (120)**كم**.

2 – إنشاء طريق حلوان الكريمات – أسيوط الغربى بطول (310)**كم**.

وتقوم الشركة الوطنية للطرق بالنيابة عن هيئة الطرق والكبارى بعملية صيانة الطرق، بالإضافة إلى تحصيل ما يعرف برسم الوزن الزائد على الطرق علاوة على تحصيل رسوم كارثة على السيارات سواء **النقل أو الملاكى والأجرة على الطرق الحرة** و تحصل على حصيلة **الاعلانات**

و الشركة الوطنية تدير الطرق الجديدة لصالح الهيئة مقابل 40% من إيرادات الرسوم والإعلانات، على أن تحصل هيئة الطرق على 60% من إيرادات الطريق.

1988 شركة النصر للخدمات والصيانة "كوين سرفيس"

أنشئت عام 1988 بمنطقة الجبل الأخضر بمدينة نصر كشركة مساهمة مصرية يساهم الجهاز فيها بنسبة (75% **من رأس المال) والشركة تقوم بكافة أعمال الخدمات المختلفة**
ومجالات عملها كالآتى :
خدمات الأمن والحراسة المتكاملة.
النظافة والتطهير وصيانة المعدات والمنشآت.
إدارة الفنادق والقرى السياحية والبوفيهات والجراجات والساحات الرياضية.
التوريدات العمومية
صيانة السيارات
التعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة فى المشروع القومى للحفاظ على البيئة بجمع وكبس قش الأرز بمراكز محافظة الشرقية (بلبيس / الزقازيق / أبوحماد / فاقوس) وتسليمه إلى مصانع الأسمدة بطاقة (70) ألف طن سنوياً.

1998 شركة مصر العليا للتصنيع الزراعي وإستصلاح الأراضي

أنشئت عام 1998 بمحافظة أسيوط وتدير عدد (7) **مصانع** :
مصنع لإنتاج الجبن الأبيض بمحافظة أسيوط بطاقة (1500)**طن/عام**.
مصنع لإنتاج الجبن الأبيض بمحافظة سوهاج بطاقة (1500)**طن/عام**.
مصنع لإنتاج صلصة الطماطم بمحافظة سوهاج بطاقة (1200)**طن/عام**
مصنع لإنتاج صلصة الطماطم بمحافظة الوادي الجديد بطاقة (1200)**طن/عام**
مصنع لإنتاج أعلاف (حيوانى/داجنى/أسماك) بمحافظة اسيوط بطاقة (10) **آلاف طن/عام**
مصنع لإنتاج أعلاف (حيوانى/داجنى/أسماك) بمحافظة سوهاج بطاقة (10) **آلاف طن/عام**
مصنع لتجفيف البصل بالوادى الجديد بطاقة (1100)**طن/عام**
مزرعة ماشية لإنتاج الألبان بمنطقة عرب العوامر (محافظة أسيوط) بطاقة (400) **رأس أبقار حلاب**

1996الشركة الوطنية لإنتاج وتعبئة المياة الطبيعية " صافي"

أنشئت عام 1996 بواحة سيوة بهدف إنتاج وتعبئة المياه الطبيعية وزيت الزيتون.

وتضـــم الشركـــة (3) مصانـــع :

مصنع لإنتاج المياه الطبيعية المعبأة بطاقة (50) مليون زجاجة/عام سعات مختلفة
وفى عام 2009 قامت الشركة بإضافة خط إنتاج جديد من العبوات سعة 220 **مللى لتر** – 330 **مللى لتر.**

مصنع إنتاج وتعبئة زيت الزيتون البكر الممتاز (إكسترا فيرجن) بطاقة تخزينية (600)**طن/عام.**

عام 2013تم إضافة خط إنتاج وتعبئة زيت الزيتون بطاقة 2 طن/ساعة شامل معمل تحاليل للعينات.

مصنع إنتاج وتعبئة المخللات بطاقة (200)**طن/عام**

إنشاء عدد (24) منفذ بالقاهرة الكبري لبيع منتجات الشركة

1995 الشركة الوطنية للمقاولات العامة والتوريدات

أنشئت عام 1995بمنطقة الماظة بهــدف القيـــــام بكافة أعمال المقاولات العامة والتوريدات والإنشاءات وأعمال المرافق والطرق والصيانة وأعمال التركيبات الميكانيكية والكهربائية والأعمال المساحية ، **ومجالات عمل الشركة كالآتى :**
تنفيذ (527) **مدرسة بالمحافظات (الفترة من** 1998-2009) لصالح الهيئة العامة الأبنية التعليمية.
تطوير (35) **مدرسة بالأقصر.**
تطوير (32) **مدرسة بمركزى (إسنا–أرمنت) بمحافظة الأقصر.**
إنشاء وتجهيز (68)**مخزن متحفى بالمحافظات إنشاء** (5) متحف للآثار (العريش – **امنحتب– الأقصر** – شرم الشيخ – سوهاج) تطوير طريق الكباش بين معبد الأقصر ومعبد الكرنك تطوير منطقة وادى الملوك مركز النوبة الحضارى (البيت النوبى)
تطوير إستراحة كارتر بالأقصر إنشاء (104) وحدة صحية لصالح وزارة الصحة إنشاء وتطوير المستشفيات (حميات كوم امبو- **فاطمة** الزهراء الطبى ببورسعيد –حميات دراو–**نصر النوبة بأسوان** –الرمد بشبين الكوم –**القرنة بالأقصر)**
إنشاء (2) حمام سباحة [نادى شبين الكوم/نادى المطرية] مجمع صالات مغطاة بنادى الشمس
إنشاء ستاد الطور الرياضى

2018 شركة صلب مصر (السويس سابقا)

شركة مساهمة مصرية يستحوذ الجهاز على 82% من أسهمها تقوم بكافة مراحل أنتاج حديد التسليح .

جزء من مجموعة الجارحى الذى احتفظ بشركتى الوطنية «العتال سابقا»، والمصرية للحديد والصلب

2015 الشركة الوطنية للبطاريات

تم الإنشاء عام 2015 بهدف توفير الأنواع المختلفة من بطاريات السيارات للقوات المسلحة والقطاع المدني .

2018 حديد المصريين (ابو هشيمة)

يذكر أن مجموعة حديد المصريين تمتلك أربعة مصانع لإنتاج حديد التسليح بالأسكندرية وبورسعيد وبنى سويف والعين السخنة بطاقة إنتاجية إجمالية 2,2 مليون طن سنويا ويمتلك ابو هشيمة 36% منها وقد اشترت الهيئة حصة الشركاء الاجانب وعينت رئيس مجلس الادارة من طرفها الا ان ابوهشيمة اصبح العضو المنتدب

1984 مجمع إنتاج البيض المتكامل ووحداته

أنشئ المجمع عام 1984 **بمنطقة أنشاص-الشروق**-التل الكبير بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتى من بيض المائدة واللحوم البيضاء لصالح **القــوات المسلحة وطرح الفائض للقطاع المدنى بأسعار مناسبة.**
تبلغ الطاقة الإنتاجية لقيادة المجمع وعدد (4) وحدة إنتاجية (120) مليون بيضة/عام. بالمجمع مصنع لإنتاج الأعلاف **الداجنة بطاقة** (20) **ألف طن/عام.**
ويتم ذلك من خلال مزارع الإنتاج النباتى- ومزارع الإنتاج الحيوانى - الصناعات الغذائية - الأنشطة التكميلية.
منافذ بيع **منتجات القطاع**
1- **منفذ الجولف** (10شارع أحمد الرشيدى-**أرض الجولف)**
2- منفذ كلية الزراعة-جامعة الأزهـر.
3- **منفذ مستشفى كوبرى القبة العسكرى.**
4- منفذ الهـرم (محطة متـرومساكن الضباط)
5- منفذ كليـة القـادة والأركـان – منشية البكرى
6- **منفذ مصنع** 18 **الحربى – أبو زعبل)**



7- منفذ محافظة كفر الشيخ–محطة قطار كفرالشيخ)
8- منـفـذ دار الــهيئـــة الــهنـدسيــــة.
9- منفذ مـدينة السلام (بجـوار شركة سيكم للأدوية)
10- منفذ واحة وطنية (النوبارية)

2012قطاع أنشاص

قيام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة باستلام مزارع بساتين أنشاص التابعة لهيئة الأوقاف المصرية لإعادة تأهيلها واستعاده كفاءتها للزراعة مرة أخرى بمساحة (2117فدان) .

2016 الشركة الوطنية للزراعات المحمية.

.خلال أربعة سنوات سيتم زراعة 100 ألف فدان
المرحلة الاولى 34.000 فدان موزعة على عدة مواقع منها
قرية الأمل بمساحة 100فدان
جنوب أبوسلطان على مساحة 12500فدان
مدينة الحمام بمساحة 6000فدان
مدينة العاشر من رمضان بمساحة 2500فدان
الفيوم مساحة 13000فدان
تزيد الى 100 الف فدان.

الشركة الوطنية للإنتاج الحيواني

تتكون مشروعات هذه المنظومة من مزارع لتربية الماشية بمختلف أنواعها ومجازر آلية حديثة متكاملة ومصانع لمختلف منتجات الألبان وذلك عن طريق التكامل المتبادل بين مشروعات الإنتاج الحيوانى ومشروعات الإنتاج الزراعى وإنتاج الأعلاف والتى تقوم بتنفيذ كلٍ منهم شركات تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

2018 بركة غليون –قطاع الدلتا الانتاجي

مفرخ (أسمك - جمبرى
-طاقة (20) مليون اصبعية أسماك بحرية .
-طاقة (2) مـليـــار يرقــة جمـبرى .
مزرعة إنتاج الأسماك البحرية و الجمبرى
- عدد (453) حوض تسمين بطاقة انتاجية 3000 طن أسماك بحرية .
- عدد (155) حوض تحضين .
- عدد (654) حوض تسمين والأحواض ذات صرف مركزى ومبطنة بمشمع بولي ايثيلين عالى الكثافة HDPE بطاقة إنتاجية (2000) طن جمبرى .
مصنع إنتاج أعلاف الأسمك والجمبرى
- انتاج أعلاف الأسماك البحرية بطاقة إنتاجية (120) ألف طن سنوياً .
- انتاج أعلاف الجمبرى بطاقة إنتاجية (60) ألف طن سنوياً .
مركز أبحاث وتطوير وتدريب
- معمل جودة المياه .
- معمل الغذاء الحي .
- وحدة الإرشاد والتدريب .
- معمل بيولوجية الأسماك .
- معمل صحة وأمراض الأسماك .
- معمل تركيب وجودة الأعلاف .

2018 شركة شلاتين للثروة المعدنية

تهدف الشركة لتقنيين أوضاع العاملين فى التنقيب العشوائى عن الذهب فى الصحراء الشرقية وتحصيل حقوق الدولة الطبيعية وتقوم على وضع خطه مستقبلية لتطوير نشاط الشركة بعد ذلك للتنجيم عن الذهب والمعادن بمفردها أو بالشراكة مع الشركات المحلية والعالمية ، و لاكنها لم تقم حتى الان بذلك و اكتفت بتحصيل عائد على نشاط الافراد من ناتج الذهب

2017 شركة الوطنية المصرية لإستكشاف وتنمية البترول

المساهمون جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بنسبة 70% ثانيا الهيئة العامة للبترول بنسبة 20% ثالثا الشركة العامة للبترول 10%

2016 الشركة المصرية للرمال السوداء

تأسست الشركة المصرية للرمال السوداء بموجب شهادة رقم (769) بتاريخ 2016/2/15 الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كشركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر **بالقانون رقم** (159) **لسنة** 1981ولائحته التنفيذية وسجل تجارى للشركة برقم (90697) بتاريخ 2016/2/15 وبطاقة ضريبية برقم (264-406-516) بتاريخ 2016/2/16

الهدف من إنشاء الشركة

تركيز وفصل المعادن الاقتصادية المتواجدة في خام الرمال السوداء الشاطئية ورواسب الوديان وذلك بالتعاون مع الخبرة الدولية ونقل وتوطين التقنيات المتطورة.

إعداد وتجهيز المعادن الاقتصادية وعمل القيمة المضافة لتلك المعادن بغرض إستخدامها في الصناعات المحلية وبيع الفائض **بالسوق الخارجي.**

الشركة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة

فى 9 / 9 / 2014 صدر قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء فى المؤتمر الخاص ببحث إستغلال الرمال السوداء بأنشاء الشركة المصرية للرمال السوداء كشركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون (159) **لسنة** 1981

بيـــان المساهميـــن فـــى الشركـــة

جهاز مشروعات الخدمة الوطني

هيئة المـــــواد النوويــــــة

محافظـــة كفــــر الشيـــــخ

بك الاستثمار القومى

2016 الشركة الوطنية المصرية للرخام والجرانيت

- تم تأسيس الشركة فى مايو 2016 بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي لإحتياجات القوات المسلحة.. مع طرح فائض الإنتاج **بالسوق.** وتساهم الطاقة الإنتاجية للشركة الوطنية المصرية للرخام والجرانيت فى سد نحو (70%) من الفجوة التسويقية الحالية .. مع توفير ما يزيد عن (8000)**فرصة عمل مباشرة**

بنى سويف

- مصنعين للجرانيت، على مساحة 200 ألف متر مربع، بإجمالي طاقة إنتاجية 3 ملايين متر مسطح سنويا،

الجلالة

- إنشاء مجمع مدينة الجلالة للرخام والجرانيت، بحيث تتضمن 7 مصانع لإنتاج الرخام من الهالك ، ومصنعًا لإنتاج الجرانيت، وكذا مصنع لمستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى معهد تدريب مهني على حرف صناعة الرخام

2018 العاصمة الادارية الجديدة

أسست شركة مساهمة**لادارة** مشروع تأسيس العاصمة الجديدة برأسمال يقدر ب 6 مليارات جنيه. تتكون الشركة من مجموعة من الإدارات الأساسية هي: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وهيئة المجتمعات العمرانية وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة. يتكون **مجلس إدارة الشركة من** 13 **عضو،** 3**من** الأعضاء من ممثلي هيئة المجتمعات العمرانية و5 أعضاء ممثلين للقوات المسلحة و5**من ذوي الخبرة في مجل العقارات**

وتمتلك هيئة المجتمعات العمرانية 49% **من رأسمال شركة العاصمة مقابل** 51% تمثل نصيب القوات المسلحة (جهاز الأراضي وجهاز الخدمة الوطنية

جهاز الصناعات والخدمات البحرية التابع لوزارة الدفاع

شركة ترسانة الإسكندرية

2016 مجمع "العريش للإسمنت" بنى سويف

مجمع "العريش للإسمنت" بمحافظة بني سويف، بطاقة إنتاج 12.8 مليون طن سنوياً. وبإنفاقات وصلت إلى 1.2 مليار دولار

1993 الشركة الوطنية للبترول

أنشئت عام 1993بهدف إنشاء وإدارة محطات خدمة وتموين السيارات داخل وخارج المدن وتسويق المنتجات البترولية والزيوت والشحومات وبدأت الشركة نشاطها بالمشاركة مع شركات اسو/شل/موبيل ومن عام 2002 بدأت الشركة فى انشاء المحطات الخاصة بها وتحمل اسم وطنية.

عدد المحطات العاملة حاليا (71) **محطة عدد المحطات تحت الإنشاء** (17) **محطة.**

التخطيط للوصول إلى عدد (125) **محطة.**

تقوم محطات وطنية بتقديم كافة أنوع الخدمات الفنية للسيارات وكذلك تقوم الشركة بإنتاج وتسويق المنتجات البترولية والزيوت والشحومات عالية الجودة

2015 الشركة الوطنية للتبريدات و التوريدات

تم إنشاء الشركة عام 2015 بغرض توفير طرق النقل المبرد للبضائع باستخدام اسطول من أحدث شاحنات الثلاجات المرسيديس والتي تغطي كل أنحاء الجمهورية

1993 مصنع إنتاج المشمعات البلاستيك

أنشت عام 1993 فى منطقة ألماظة بهدف تغطية مطالب القوات المسلحة من منتجات البلاستيك عالى ومنخفض الكثافة بطاقة 1500طن/عام مع طرح الفائض للقطاع المدنى . ينتج المصنع مشمعات البلاستيك اللازمة للصوبات والأنفاق الزراعية مهمات التعبئة والتغليف

الشركة الوطنية للمعارض والمؤتمرات الدولية

أنشئت الشركة عام 2017 بهدف إدارة المعارض والمؤتمرات الخاصة بالقوات المسلحة وتشجيع إقامة المعارض والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية وتنفيذ فاعليات الاحتفالات فى المنتديات الوطنية / الدينية / الاجتماعية وكذالك الندوات التثقيفية واستضافة العروض والاعمال الفنية / المسرحية واستقدام الفرق الفنية المتميزة محليا وعالميا.

الشركة الوطنية للأتصالات

لاتوجد بيانات

2 - إستثمارات قطاع البترول - 47 مليار دولار

وكل الاستثمارات تتم فى شركات ملكية عامة ماعدا استثمار وحيد جديد بالاشتراك مع الدولة

مليون دولار 900- البنية التحتية للتوزيع - استثمارات حكومية

مليون دولار 450- لتوسعات معمل تكرير أسيوط - استثمارات حكومية

مليون دولار 1900 - أسيوط الوطنية لتصنيع البترول " أنوبك - استثمارات حكومية

مليون دولار 210 - خطوط أنابيب الصعيد البترولية - استثمارات حكومية

مليون دولار 800 -شركة الوادى للصناعات الفوسفاتية والأسمدة – الوادى الجديد

مليون دولار 415- سعات تخزينية لتداول وتخزين منتج السولار - استثمارات حكومية

مليون دولار 4300 المصرية للتكرير مسطرد – 30 % استثمارات حكومية والباقى قطاع خاص (القلعة)

مليون دولار 2400 - لشركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات – السويس - استثمارات حكومية

مليون دولار 60 - شركة السويس لمشتقات الميثانول – دمياط - استثمارات حكومية

مليون دولار 200-مصفاة السويس - استثمارات حكومية

مليون دولار 27000 - ظهر وأتول وشمال الإسكندرية ونورس - استثمارات اجنبية

مليون دولار 400 - شركة الأسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات " أنربك - استثمارات حكومية

مليون دولار 1925 - إيثيدكو - استثمارات حكومية

مليون دولار 2300 - ميدور - استثمارات حكومية

مليون دولار 1700- سيدى كرير للبتروكيماويات بالأسكندرية- سيدبك - استثمارات حكومية

مليون دولار 60 - سوبسك دمياط - استثمارات حكومية

مليون دولار 2180 - رموبكو - استثمارات حكومية

الألواح الخشبية – 90 مليون دولار كفر الشيخ - استثمارات حكومية

مليون دولار 235 – كيما 2 بأسوان – استثمارات حكومية

3 – جدول المساعدات الامريكية لمصر

Table A-1. U.S. Foreign Assistance to Egypt: 1946-2017



$’s in millions (calculated in historical dollars—not adjusted for inflation)

Year	Military	Economic	Annual Total
1946	n	$9,600,000	$9,600,00
1948	n	$1,400,000	$1,400,00
1951	n	$100,000	$100,000
1952	n	$1,200,000	$1,200,00
1953	n	$12,900,000	$12,900,00
1954	n	$4,000,000	$4,000,00
1955	n	$66,300,000	$66,300,00
1956	n	$33,300,000	$33,300,00
1957	n	$1,000,000	$1,000,00
1958	n	$601,000	$601,000
1959	n	$44,800,000	$44,800,00
1960	n	$65,900,000	$65,900,00
1961	n	$73,500,000	$73,500,00
1962	n	$200,500,000	$200,500,00
1963	n	$146,700,000	$146,700,00
1964	n	$95,500,000	$95,500,00
1965	n	$97,600,000	$97,600,00
1966	n	$27,600,000	$27,600,00
1967	n	$12,600,000	$12,600,00
1972	n	$1,500,000	$1,500,00
1973	n	$800,000	$800,000
1974	n	$21,300,000	$21,300,00
1975	n	$370,100,000	$370,100,00
1976	n	$464,300,000	$464,300,00
1976tq	*n*	*$552,501,000*	*$552,501,00*
1977	n	$907,752,000	$907,752,00
1978	$183,000	$943,029,000	$943,212,00
1979	$1,500,379,000	$1,088,095,000	$2,588,474,00
1980	$848,000	$1,166,423,000	$1,167,271,00
1981	$550,720,000	$1,130,449,000	$1,681,169,00
1982	$902,315,000	$1,064,936,000	$1,967,251,00
1983	$1,326,778,000	$1,005,064,000	$2,331,842,00
1984	$1,366,458,000	$1,104,137,000	$2,470,595,00
1985	$1,176,398,000	$1,292,008,000	$2,468,406,00
1986	$1,245,741,000	$1,293,293,000	$2,539,034,00 0
1987	$1,301,696,000	$1,015,179,000	$2,316,875,0
1988	$1,301,477,000	$873,446,000	$2,174,923,0
1989	$1,301,484,000	$968,187,000	$2,269,671,0
1990	$1,295,919,000	$1,093,358,000	$2,389,277,0
1991	$1,301,798,000	$998,011,000	$2,299,809,0



1992	$1,301,518,000	$933,320,000	$2,234,838,0
1993	$1,302,299,892	$753,532,569	$2,055,832,4
1994	$1,329,014,520	$615,278,400	$1,944,292,9
1995	$1,342,039,999	$975,881,584	$2,317,921,5
1996	$1,373,872,023	$824,526,772	$2,198,398,7
1997	$1,304,889,154	$811,229,175	$2,116,118,3
1998	$1,303,343,750	$833,244,554	$2,136,588,3
1999	$1,351,905,310	$862,062,972	$2,213,968,2
2000	$1,333,685,882	$742,458,662	$2,076,144,5
2001	$1,299,709,358	$393,734,896	$1,693,444,2
2002	$1,301,367,000	$1,046,193,773	$2,347,560,7
2003	$1,304,073,715	$646,856,657	$1,950,930,3
2004	$1,318,119,661	$720,241,711	$2,038,361,3
2005	$1,294,700,384	$495,849,549	$1,790,549,9
2006	$1,301,512,728	$351,242,865	$1,652,755,5
2007	$1,305,235,109	$737,348,766	$2,042,583,8
2008	$1,294,902,533	$314,498,953	$1,609,401,4
2009	$1,301,332,000	$688,533,320	$1,989,865,3
2010	$1,301,900,000	$301,154,735	$1,603,054,7
2011	$1,298,779,449	$240,529,294	$1,539,308,7
2012	$1,302,233,562	$90,260,725	$1,392,494,2
2013	$1,239,659,511	$330,576,763	$1,570,236,2
2014	$274,031	$179,289,264	$179,563,2
2015	$1,345,091,943	$222,673,006	$1,567,764,9
2016	$1,105,882,379	$133,408,861	$1,239,291,2
2017		$141,745,115	$141,745,1
Totals	$45,829,536	$32,634,642	$78,464,177,83

Source: U.S. Overseas Loans and Grants, Obligations and Loan Authorizations, July 1, 1945-September 30,2016.